

Distr.: General
26 April 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

تولّت باكستان رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد أعدّ تقييم
لأعمال المجلس تحت إشرافي وبالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مسعود خان



الرجاء إعادة استعمال الورق

150513 150513 13-31587 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة باكستان (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)

مقدمة

عكف مجلس الأمن تحت رئاسة باكستان في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٣ على برنامج عمل مكثف، يغطي طائفة واسعة من بنود جدول الأعمال. ونظر المجلس في عدد من القضايا من بينها جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان/جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكوت ديفوار، وبوروندي، وغرب أفريقيا، وليبيا، وقبرص، والشرق الأوسط. بما في ذلك قضية فلسطين، وعدم الانتشار النووي/جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهاييتي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وظلت الأوضاع في الجمهورية العربية السورية ومالي أيضاً قيد نظر المجلس في ضوء التطورات الجارية هناك. وعقد مجلس الأمن مناقشات مواضيعية مفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب (١٥ كانون الثاني/يناير) وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (٢١ كانون الثاني/يناير)، وهما مجالان رئيسيان من مجالات عمل المجلس. وأدت المناقشات إلى اعتماد نتائج هامة. فقد تصدى المجلس لمسألة الهجوم الإرهابي الذي وقع في الجزائر. وناقش المجلس أيضاً موضوع سيادة القانون. وفي كانون الثاني/يناير أيضاً، أوفد المجلس بعثة إلى اليمن لإبداء دعمه للمرحلة الانتقالية الجارية في ذلك البلد. واختتم المجلس أعماله لذلك الشهر بجلسة اختتامية عقدت في ٣١ كانون الثاني/يناير.

وخلال شهر كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن ١٦ جلسة و ١٨ مشاوراً للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس أربعة قرارات، واعتمد بياناً رئاسياً واحداً وأصدر ستة بيانات صحفية.

واشترك جميع أعضاء المجلس الـ ١٥ في تقديم القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) المتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي اتخذ في ٢١ كانون الثاني/يناير، وكان أول قرار موضوعي يُتخذ بشأن حفظ السلام منذ ١١ عاماً.

واتخذ المجلس أيضاً القرار ٢٠٨٧ (٢٠١٣) المتعلق بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ٢٢ كانون الثاني/يناير، كما اتخذ في ٢٤ كانون الثاني/يناير القرارين ٢٠٨٨ (٢٠١٣) و ٢٠٨٩ (٢٠١٣) لتجديد ولايتي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، على التوالي. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2013/1) المتعلق باتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب.

وأصدر المجلس بيانات صحفية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (٤ و ١١ كانون الثاني/يناير)، ومالي (١٠ كانون الثاني/يناير)، والجزائر (١٨ كانون الثاني/يناير)، وهائيتي (٢٨ كانون الثاني/يناير)، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى (٢٩ كانون الثاني/يناير).

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

بالنظر إلى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى الآخذة في التدهور بسرعة، عقد مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته في ٣ كانون الثاني/يناير. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، إحاطة للمجلس بشأن الحالة الأمنية والإنسانية. وذكر أن ائتلاف سيليكيا المشكّل من الجماعات المسلحة أخذ يضيق الخناق على بانغي. وقد نُقِل معظم موظفي الأمم المتحدة إلى الكاميرون المجاورة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة وكرروا دعوتهم إلى وقف هجوم المتمردين فوراً. وشددوا على ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة، وحثوا جميع الأطراف على الاشتراك في مفاوضات السلام في ليرفيل تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ودعا بعض الأعضاء أيضاً إلى استعراض الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ضوء التطورات الأخيرة. وأصدر المجلس بياناً صحفياً في ٤ كانون الثاني/يناير بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم إحاطة إلى المجلس كلٌّ من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مارغريت فوغت، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب بانغورا.

وأحاطت الممثلة الخاصة المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى المجلس، عن طريق التداول بالفيديو من ليرفيل، بالاتفاقات التي تم توقيعها بين الحكومة والحركات العسكرية والسياسية المعارضة في ليرفيل أثناء المحادثات التي عقدت هناك في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الثاني/يناير. وأحاطت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي المجلس بالزيارة التي قامت بها مؤخراً إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وأكدت ضرورة التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في البلد.

وفي سياق مشاورات المجلس بكامل هيئته التي أعقبت ذلك، رحب أعضاء المجلس بتوقيع اتفاقات ليرفيل، وشددوا على ضرورة تنفيذها الكامل. ورحب الأعضاء أيضاً بجهود التيسير والدعم التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء مفاوضات ليرفيل. وتم أيضاً تناول ولاية المكتب مستقبلاً بالمناقشة. ودعا أعضاء المجلس إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى السكان المتضررين، وإلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما استهداف الأقليات العرقية والعنف المرتكب ضد الأطفال، وشددوا على وجوب محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات. وأصدر المجلس بياناً صحفياً بعد الجلسة.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس القرار ٢٠٨٨ (٢٠١٣) الذي مدد به ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكان ذلك على خلفية الأزمة التي استمرت شهراً والتي زحفت خلالها جماعات المتمردين على العاصمة بانغي قبل أن يتم الاتفاق على وقف لإطلاق النار، وتوقيع إعلان للمبادئ، واتفاقات سياسية في ليرفيل في ١١ كانون الثاني/يناير. وفي جملة أمور، أهاب المجلس بالحكومة، وباتتلاف سيليك، والجماعات المسلحة، والمعارضة الديمقراطية، أن تتقيد بالتزاماتها، وطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يعمل مع جميع الأطراف لتيسير التنفيذ التام لاتفاقات ليرفيل.

جمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفي لادسو، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته عُقدت في ٨ كانون الثاني/يناير، إحاطة إلى المجلس بشأن الخطة المقترحة لنشر منظومات جوية ذاتية التشغيل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقدت مشاورات للمجلس بكامل هيئته على خلفية الرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن التي يحدد فيها القدرات الإضافية التي يلزم توفيرها لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

بسبب من بينها تحسين قدرة البعثة على المراقبة من خلال استخدام معدات التصوير الخارجي/المعدات الإلكترونية، بما يشمل القدرات التي توفرها المنظومات الجوية الذاتية التشغيل. وقدّم وكيل الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن مختلف الجوانب القانونية والفنية والتشغيلية لنشر تلك المنظومات. وذكر أنه سيجري نشرها تحت قيادة البعثة وتحت سيطرتها ولن تُستخدم إلا لأغراض المراقبة. وطلب عدة أعضاء من المجلس مزيداً من المعلومات والإيضاحات بشأن طرائق التشغيل ومختلف الجوانب القانونية والتقنية لنشر تلك المنظومات. وأيد عدة أعضاء ضرورة نشرها في وقت مبكر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السودان/جنوب السودان

عقد المجلس مشاورات للمجلس بكامل هيئته مرة كل أسبوعين بشأن موضوع السودان وجنوب السودان يومي ٨ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، عملاً بالقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وقدّم المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس، إحاطة إلى المجلس يوم ٨ كانون الثاني/يناير. وقدم مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جون جينغ، إحاطة أيضاً إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في السودان. وأبلغ المبعوث الخاص للمجلس بآخر المستجدات المتعلقة بنتائج اجتماع القمة بين رئيسي السودان وجنوب السودان، المعقود في أديس أبابا يومي ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير. وذكر أن الجانبين لم يتمكنوا من تحقيق انفراجة كبرى أثناء اجتماع القمة. إلا أنه أعرب عن تفاؤله إزاء استمرار التواصل بين الجانبين بشأن القضايا المعلقة. وذكر أنه قد أفيد بوقوع بعض الحوادث على الحدود بين السودان وجنوب السودان إلا أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لم تتمكن من التحقق منها. وأعرب أعضاء المجلس عن ردود فعل متباينة بشأن نتائج اجتماع القمة. وأبلغ مدير شعبة التنسيق والاستجابة للمجلس، في سياق إحاطته، بالحالة الإنسانية المتدهورة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وأكد عدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق الثلاثي، ودعا أعضاء المجلس إلى زيادة الضغط على حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال. وأعرب أعضاء في المجلس عن قلقهم إزاء الحالة، وشددوا على ضرورة بدء المفاوضات السياسية المباشرة بين الجانبين، وعلى ضرورة معالجة الحالة الإنسانية السائدة في المنطقتين.

وفي مشاورات المجلس المعقودة بكامل هيئته في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أبلغ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلس بأنه قد تم إحراز تقدم ضئيل في سياق تنفيذ الاتفاقات التي وقعها الجانبان بالفعل. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن الإحباط إزاء عدم إحراز تقدم مُجدٍ خلال المفاوضات، وشددوا على ضرورة تدخل المجلس من أجل حث

الجانبيين والضغط عليهما للامتنثال للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وأكد بعض الأعضاء الآخرين على ضرورة إعطاء المساحة والوقت لكلا الجانبين من أجل التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين. وأجمع الأعضاء على الإعراب عن القلق بشأن إسقاط طائرة هليكوبتر (روسية) تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعلى الدعوة إلى إجراء تحقيق عاجل في هذه المسألة.

العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

في ٢٤ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته عن العمليات التي تقوم بها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية المتدهورة في شمال دارفور. وأبلغ المجلس بأن بعض التقدم قد أحرز، وإن كان محدوداً، في سياق عملية تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء بطء تنفيذ الوثيقة وإزاء عدم توافر التمويل اللازم لتنفيذها. وأعرب بعض الأعضاء أيضاً عن قلقهم إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الميليشيات وحركات المعارضة المسلحة غير الموقعة في دارفور. ونوقشت أيضاً مسألة التأخر في منح التأشيرات، والقيود المفروضة على حرية تنقل موظفي العملية المختلطة، وسلامتهم وأمنهم.

مالي

في ١٠ كانون الثاني/يناير، اجتمع المجلس في مشاورات بكامل هيئته للنظر في الحالة المتدهورة في مالي بعد زحف ائتلاف من المتطرفين والجماعات الإرهابية في اتجاه الجنوب على مدينة كونا في وسط مالي، انطلاقاً من المناطق الواقعة تحت قبضتهم في شمال البلد. وأبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس بأن المناخ السياسي في باماكو أخذ في التدهور بسرعة في أعقاب إعلان الرئيس ديونكوندا تراوري، في الخطاب الذي أدلى به في نهاية العام يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أن رئيس الوزراء سيقدم في الأيام التالية خارطة طريق إلى الجمعية الوطنية بشأن الأولويتين المقررتين لإنهاء المرحلة الانتقالية، دون أي إشارة إلى الحوار الوطني. وأثار ذلك رد فعل سلبياً قوياً من الكثير من الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات المؤيدة للانقلاب مثل تنسيق المنظمات الوطنية في مالي، فضلاً عن عناصر المعارضة الأخرى. وشهدت الحالة الأمنية مزيداً من التدهور مع زحف عناصر من جماعة أنصار الدين التي يدعمها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جنوباً واستيلائهم على بلدة كونا. وانسحبت قوات الأمن المالية من البلدة بعد مقاومة الهجوم في البداية. وعند هذا المنعطف، بعث الرئيس المؤقت تراوري طلباً إلى فرنسا للحصول على

مساعدة عسكرية عاجلة للتعامل مع الحالة. وأبلغت فرنسا المجلس بأنها تنظر في طلب مالي للحصول على مساعدة عسكرية عاجلة، في ضوء التهديد الخطير الموجه للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق الشديد إزاء التدهور الخطير للحالة، بما في ذلك التهديد الإرهابي في مالي، وأكدوا ضرورة التصدي للأزمة على وجه السرعة. وأعرب أعضاء المجلس عن تصميمهم على العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمالي على نحو كامل، ولا سيما القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، فدعوا إلى نشر البعثة الدولية لتقديم الدعم في مالي بقيادة أفريقية (بعثة الدعم) على نحو سريع، وإلى الإصدار الفوري لخارطة طريق سياسية متفق عليها لإجراء مفاوضات مع العناصر المالية من غير المتطرفين في الشمال، ولإعادة إرساء الحكم الديمقراطي بصورة كاملة. وأعرب أعضاء المجلس بوجه عام عن رأي مفاده أن مالي لها الحق السيادي في التماس المساعدة من البلدان الصديقة للتعامل مع الحالة الأمنية في البلد.

وأصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً في أعقاب المشاورات.

وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته أجريت يوم ١٤ كانون الثاني/يناير، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس بأنه قد تم، بناءً على طلب مالي، نشر عتاد حوي فرنسي لوقف زحف المتطرفين نحو الجنوب. وذكر أن الصناديق الاستثمارية التي تديرها الأمم المتحدة لتلقي تبرعات لصالح بعثة الدعم ولصالح قوات الأمن المالية ستُفتح في اليوم التالي. وشدد على أهمية مواصلة المسار السياسي والتنفيذ الكامل للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) للحيلولة دون الانزلاق إلى مزيد من الاضطرابات. وقال إنه قد تم إيفاد قائد بعثة الدعم إلى باماكو، وإن عدداً من بلدان غرب أفريقيا قد وعدت بالمساهمة بقوات في بعثة الدعم. وأعلن أنه يجري النظر في عقد مؤتمر للمانحين في أواخر كانون الثاني/يناير أو في أوائل شباط/فبراير.

وأبلغت فرنسا أعضاء المجلس بأنها اضطلعت بـ "عملية سرفال" نظراً لأن بقاء مالي مهدد. وأشارت فرنسا إلى أنها قد وجهت رسالتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في ١١ كانون الثاني/يناير تحظرهما بأمر القوات التي نشرتها دعماً لمالي. وذكرت أنها تتصرف وفقاً للشرعية الدولية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة وبناءً على طلب رئيس مالي. فالمتمردون يشكلون قوة خطيرة وطموحة. وهم مستمرين في الهجوم بالرغم من العمليات التي تقوم بها القوات الجوية الفرنسية. وأكدت فرنسا أنها لن تبقى في البلد إلا للمدة التي يقتضيه الأمر، وبناءً على طلب حكومة مالي، وبغرض تهيئة الظروف اللازمة للنشر العاجل لبعثة الدعم.

ورحب أعضاء المجلس عموماً بالتدخل الفرنسي. وأعربوا عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في مالي، فدعوا إلى نشر بعثة الدعم على وجه السرعة. وشددوا على ضرورة تعزيز المسار السياسي، ودعوا إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وأشار بعض أعضاء المجلس إلى الدعم الذي يقدمونه للعمليات العسكرية الفرنسية والسلطات المالية. وذكر أحد أعضاء المجلس أن العمليات الفرنسية ينبغي أن تُجرى في إطار السياق العام للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) وخلال إطار زمني محدود. ودعا عدة أعضاء في المجلس إلى استمرار التخطيط العسكري بشأن طرائق نشر بعثة الدعم في ضوء الظروف الحالية.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن مالي. وأشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في إحاطته، إلى أن مالي بلغت نقطة تحول مع بدء العمليات العسكرية التي تقودها فرنسا. وذكر أن الأمين العام قد أشاد بفرنسا على مبادرتها وطلب إلى الأمانة العامة أن تتحرك بسرعة لتنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وقال إنه، نتيجة للتدخل الفرنسي، أصبحت في الوقت الحالي ثلاث بلدات، هي ديابالي ودوينتزا وكونا، تحت سيطرة السلطات المالية. وأضاف أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي قد طلبا إلى المجلس أن يأذن مبكراً بتقديم حزمة الدعم اللوجستي لبعثة الدعم. وأعلن أنه قد تم بالفعل نشر قوات من عدة بلدان أفريقية في باماكو وأن هناك عدة بلدان أخرى مستعدة لنشر قوات. واسترسل قائلاً إنه نظراً للنشر المعجل للقوات، يلزم توفير الدعم العاجل لأن قدرة الوحدات المنتشرة على تلبية احتياجاتها ذاتياً محدودة. وذكر أن بعثة الاتحاد الأوروبي ستكون موجودة في الميدان بحلول منتصف شباط/فبراير لدعم تدريب القوات المالية وبناء قدراتها.

وتابع قائلاً إن الأمين العام قد حدد، في رسالة قدّمها إلى المجلس عملاً بالقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) بشأن تمويل بعثة الدعم، ثلاثة خيارات، هي: التمويل الثنائي، والتمويل عن طريق الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة، ومزيج من التمويل الثنائي والأنصبة المقررة في الأمم المتحدة. وأضاف أن الأمين العام قد أثار أيضاً في رسالته مخاوف بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في حالة مشاركة الأمم المتحدة في دعم العمليات القتالية. وأكد وكيل الأمين العام ضرورة الضغط على السلطات المالية لإحراز تقدم في العملية السياسية، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لخارطة طريق المرحلة الانتقالية والعودة إلى الديمقراطية والحوار مع الجماعات التي تنأى بنفسها عن الإرهابيين. وذكر أن مالي مهمة بإنشاء وجود صغير للأمم المتحدة في البلد. وأعرب عن قلقه الشديد إزاء الحالة الإنسانية في الشمال.

وبالإضافة إلى مالي، أدلى ممثلو بلدان عديدة من المنطقة ببيانات أمام المجلس وأعربوا عن تقديرهم للأعمال التي تضطلع بها فرنسا دعماً للسلطات في مالي. وطلبوا إلى المجلس أن يأذن على وجه العجلة بتقديم حزمة الدعم اللوجستي لبعثة الدعم. وكرر ممثل الاتحاد الأوروبي تأكيد الالتزام بتوفير المساعدة المالية لبعثة الدعم من خلال تعبئة مرفق السلام الأفريقي، وأبلغ المجلس بأن بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي التي تركز على تدريب القوات المالية وبناء قدراتها ستُنشر بحلول شهر شباط/فبراير.

وفي المشاورات التي تلت ذلك، عرضت فرنسا آخر المستجدات بشأن الأعمال التي تقوم بها قواتها في مالي. وأشارت إلى أن العملية أوقفت زحف الإرهابيين نحو الجنوب. وقالت إن القوات الفرنسية قد استردت السيطرة على بلدات ديابالي ودوينتزا وكونا. وستسلم القوات الأفريقية المسؤولية تدريجياً، وستتولى تحقيق الاستقرار في المدن التي استُردت من الإرهابيين. وأكدت فرنسا أن المجلس يلزم أن يتصرف بسرعة بشأن حزمة الدعم اللوجستي، التي يمكن أن تستند إلى نتائج مؤتمر المانحين المعقود في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للعمل العسكري الذي قامت به فرنسا وأعربوا عن الترحيب بالنشر العاجل لبعثة الدعم. ودعوا إلى تنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وبينما لاحظ أعضاء المجلس الخيارات المقترحة في الرسالة المقدمة من الأمين العام بشأن تمويل بعثة الدعم، التي كانت محل الدراسة، فقد أكدوا الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات مبكرة في هذا الصدد.

وأكد أعضاء المجلس أيضاً على ضرورة أن تحرز السلطات المالية تقدماً متزامناً على المسار السياسي. ودعوا إلى وضع خريطة الطريق الخاصة بالانتقال إلى الديمقراطية في صيغتها النهائية في أقرب وقت، وإلى ضرورة إقامة حوار مع الجماعات الموجودة في الشمال التي نأت بنفسها عن الإرهابيين. وفي هذا الصدد، أكد عدة أعضاء في المجلس أنه ينبغي ألا تستغل السلطات المالية وجود القوات الأجنبية كذريعة لتأجيل العملية السياسية.

ورأى أحد أعضاء المجلس أن المجلس ينبغي، في ضوء الوضع العسكري الذي تغير، أن يتحد حول فهم مشترك لهيكل مهمة بعثة الدعم، مشيراً إلى أن الحالة الأمنية تغيرت جذرياً منذ أن اتخذ المجلس القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وذكر أنه يمكن بحث إمكانية القيام بعملية للأمم المتحدة لذوي الخوذ الزرقاء بهدف تلبية الحاجة إلى دعم القوات الفرنسية، وتحقيق الاستقرار في البلدات المحررة، وضمان وجود تدفق تمويلي مستقر لبعثة الدعم. وفي هذا الصدد، رأى عضو آخر أن القول بإمكانية تحويل بعثة الدعم إلى عملية لحفظ السلام سابق لأوانه.

كوت ديفوار

في ١٧ كانون الثاني/يناير، تلقى المجلس إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ألبرت كوندرز، الذي أبلغ المجلس بأن كوت ديفوار ما برحت تحرز تقدماً مطرداً في عدد من المجالات في ظل الحكومة الجديدة. وسلط الضوء على إنشاء السلطة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقال إن الحكومة قد اتخذت أيضاً بعض الخطوات الهامة لبسط سلطة الدولة على جميع مناطق البلد. وشهدت مؤشرات النمو الاقتصادي تقدماً مبهماً خلال الأشهر القليلة الماضية.

وفي الوقت نفسه، حذر الممثل الخاص من أن البلد ما زال يواجه تحديات عديدة، لكنه أكد بصفة خاصة ضرورة معالجة الأسباب الكامنة التي أدت إلى اندلاع أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات قبل ١٨ شهراً. وشدد على أن الاستقرار الدائم في كوت ديفوار يتوقف على نجاح المصالحة الوطنية وعلى التنفيذ الفعال لبرنامجي إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعا مجلس الأمن إلى إبقاء اهتمامه موجهاً بشكل وثيق إلى كوت ديفوار في مرحلة ما بعد النزاع وبناء السلام. وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شدد على أن العملية ينبغي أن تكون متوازنة سياسياً ومستندة إلى بيانات ذات مصداقية وموثوق بها. وفي الوقت نفسه، يلزم إجراء إصلاح فعال لقطاع العدالة.

وأبلغ الممثل الخاص المجلس أيضاً بالخطوات المتخذة لتعزيز التعاون فيما بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليريا.

وأبرز ممثل كوت ديفوار الإنجازات التي حققتها الحكومة في الأشهر الـ ١٨ الماضية، في مجالات من بينها إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمصالحة الوطنية. وقال إنه يؤيد ما خلص إليه تقرير الأمين العام من وجوب تأجيل الانسحاب التدريجي المقرر لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى حين الانتهاء من بعثة التقييم التقني، وذلك في ضوء الوضع المتقلب والهجمات الأخيرة التي شنتها عناصر موالية لغبابغو ضد القوات الحكومية.

وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، رحب أعضاء المجلس ترحيباً مشوباً بالحذر بالتقدم الذي أحرزته كوت ديفوار نحو بناء السلام. وشددوا على ضرورة التصدي للتحديات الأمنية والسياسية القائمة، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع في كوت ديفوار. وشدد البعض على أهمية المصالحة السياسية بين الحكومة والمعارضة. وأكد

العديد من أعضاء المجلس ضرورة إجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وضرورة التنفيذ الفعال لبرنامجي إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأعرب أعضاء في المجلس عن القلق البالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وأكدوا وجوب الوقف الفوري لهذه الانتهاكات ومساءلة الجناة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. وشددوا على أهمية تعزيز التعاون فيما بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وكذلك التنسيق بين غانا وليبيريا وكوت ديفوار بشأن القضايا العابرة للحدود.

ورأى بعض أعضاء المجلس أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لا يمكن أن تستمر بقوامها الحالي إلى أجل غير مسمى، وأنه ينبغي مراجعة هذا الوضع بعد زيارة بعثة التقييم التقني. إلا أن بعض الأعضاء الآخرين رأوا أن قرار الأمين العام بإرجاء التخفيض التدريجي لقوام العملية له ما يبرره في ظل الظروف القائمة.

ورداً على الأسئلة التي أثارها أعضاء المجلس، أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى إنشاء قاعدة لوجستية في كوت ديفوار لدعم العمليات في مالي في الأيام القادمة. وفيما يتعلق بمسألة الدعم الانتخابي اللازم لإجراء انتخابات محلية في كوت ديفوار، ذكر أنه قد تم حل الأفرقة الانتخابية التابعة للبعثة، تماشياً مع قرار مجلس الأمن، وبالتالي، فإن دور البعثة سوف يقتصر على تقديم المساعدة التقنية.

بوروندي

عقد المجلس إحاطة ومشاورات بشأن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وقال الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بارفيه أونانغا - أنيانغا، في سياق إحاطته، إن الحالة في بوروندي، رغم التقدم الملحوظ الذي تحقق في مجالات عديدة، تتطلب استمرار مشاركة المجتمع الدولي من خلال وجود المكتب، لا سيما في ضوء تقلص "الحيز السياسي" المتاح للأحزاب المعارضة خارج البرلمان، ووجود الأسلحة وانتشارها، والوضع المتقلب في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وأثناء المشاورات، أعرب أعضاء المجلس عموماً عن تأييدهم لتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لمدة ١٢ شهراً أخرى. ودعوا حكومة بوروندي أيضاً إلى التواصل مع المعارضة التي تعمل خارج إطار البرلمان قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥، وإلى إجراء تحقيقات في التقارير التي تفيد بارتكاب عمليات قتل خارج نطاق القضاء وانتهاكات لحقوق الإنسان.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

في ٢٥ كانون الثاني/يناير، تلقى المجلس إحاطة من سعيد جنيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي أعرب عن قلقه إزاء الحالة في مالي، التي ترتبت عليها آثار في منطقة الساحل بأكملها. وقال إنه قدم المساعدة أيضاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، للمفاوضات الجارية بين حكومة مالي والجماعات المتمردة وفقاً للولاية التي أسندتها إليه المجلس بموجب القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وأضاف أنه تعيّن وقف المحادثات بعد أن نكثت جماعة أنصار الدين بالتزامها بعدم اللجوء إلى العنف. ويلزم وضع إطار جديد للشروع مجدداً في المفاوضات.

وأشار الممثل الخاص إلى أن التدخل الفرنسي لقي ترحيباً واسع النطاق في المنطقة. وأعربت البلدان الأفريقية عن اهتمامها بالنشر السريع لبعثة الدعم الدولي. وحث الممثل الخاص مجلس الأمن على توفير أقصى قدر من الدعم لهذا الغرض. وأكد أن المسار السياسي في مالي ينبغي أن يستمر جنباً إلى جنب مع المسار العسكري. وقال إنه يتعين على حكومة مالي أن تضع اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق المتعلقة بالانتقال إلى الديمقراطية وأن تدخل في مفاوضات مع الجماعات المالية التي لا تربطها صلة بالإرهاب. وأكد أهمية تشجيع السلطات المالية على التحرك في هذا الاتجاه.

وقدم أيضاً الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس بشأن الجهود التي يبذلها لمواجهة التحديات الأخرى في المنطقة، بما في ذلك مكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والقرصنة في خليج غينيا، وتقديم المساعدة في إصلاح القطاع الأمني، وتنظيم الانتخابات.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام في مساعدة غرب أفريقيا. وأشاروا إلى أن المنطقة ما زالت تواجه تحديات كثيرة، رغم التقدم الذي أحرزه العديد من بلدان المنطقة. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الحالة في مالي. وكرر البعض الإعراب عن تأييده للتدخل الفرنسي لمعالجة الحالة الآخذة في التدهور بسرعة في البلد. وشددوا على أهمية اتباع المسارين السياسي والعسكري في وقت واحد، فدعوا الممثل الخاص إلى الاستمرار في مساعدة مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الجهود المبذولة للشروع من جديد في التفاوض مع الجماعات في الشمال.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق البالغ إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب عناصر في الجيش المالي لانتهاكات لحقوق الإنسان، ودعوا إلى محاكمة المسؤولين عن هذه الانتهاكات. ودعوا أيضاً إلى تعزيز وجود الأمم المتحدة لرصد حالة حقوق الإنسان

في الميدان. واستفسر عدد من أعضاء المجلس عن التقدم المحرز بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وأكدوا أهمية وضعها في صيغتها النهائية في أقرب فرصة.

وحدث أعضاء المجلس الممثل الخاص للأمين العام أيضاً على مواصلة تقديم الدعم للمنطقة في التعامل مع التحديات الأخرى، ومن بينها إصلاح القطاع الأمني، وإجراء الانتخابات، ومكافحة القرصنة في خليج غينيا، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات.

ليبيا

في الإحاطة التي قدمت إلى المجلس في ٢٩ كانون الثاني/يناير في إطار الإحاطات التي تقدم كل شهرين، لاحظ السيد طارق مترى، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أن ليبيا لا تزال تواجه تحديات عديدة برغم ما هي بصدد إحرازه من تقدم. فالمؤتمر الوطني العام يناقش سبل المضي قدماً في صياغة الدستور. والمسألة الرئيسية المطروحة إنما تتمثل فيما إذا كان ينبغي انتخاب أعضاء هيئة صياغة الدستور، أم تعيينهم. وقال إن البعثة حثت السلطات على جعل المشاركة في العملية شاملة بقدر الإمكان.

ولاحظ الممثل الخاص أن الوضع الأمني في البلد لا يزال خطيراً، وبخاصة في بنغازي والأجزاء الشرقية من البلد. وقال إن هناك بعض التقدم المحرز صوب تسريح الكنائس الثورية وإن ٢٠ ٠٠٠ من أفرادها قد انضموا إلى الشرطة في إطار برنامج بدأت وزارة الداخلية في تنفيذه. وأعلن أنه تم، في مؤتمر عقد في لندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، النظر في مسألتى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح القطاع الأمني. وقال إن مسألة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، وتنسيق المساعدة الدولية ستناقش في مؤتمر آخر سيعقد في باريس في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، وإن البعثة تقدم المساعدة لهذه العملية وستعرض في شباط/فبراير كتاباً أبيضاً بشأنها.

وشدد الممثل الخاص على أن هناك حاجة ماسة لتحسين أمن الحدود واصفاً إياه بأنه عامل رئيسي لوقف تدفق الأسلحة والأشخاص عبر الحدود إلى ليبيا. وقال إن المصالحة الوطنية شرط أساسي آخر يجب على الحكومة استيفاءه. وأعلن عن استقرار الحالة في بني وليد. وقال إن السلطات الليبية تحتاج أيضاً إلى إحراز تقدم بشأن حالات المعتقلين فيما يتصل بالنزاع، وإلى بسط سيطرتها على مراكز الاحتجاز.

وفي معرض إعرابه عن رضاه عموماً عن الولاية الحالية للبعثة، أشار إلى أنه يمكن أن يقترح أن تدخل عليها بعض التعديلات البسيطة. وأبلغ المجلس أن علي زيدان، رئيس الوزراء، أعرب عن اعترامه المشاركة في الإحاطة التي ستقدم إلى مجلس الأمن في آذار/مارس.

وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أقرّ أعضاء المجلس بوجود تطورات إيجابية في ليبيا، وإن رأوا أن هناك الكثير الذي ما زال يتعين إنجازه لتذليل التحديات التي تواجه البلد. ونوّه عدد منهم بالتزام الحكومة الليبية الجديدة بالتصدي لهذه التحديات. وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي تقوم به البعثة والممثل الخاص للأمين العام. وشددوا على ضرورة أن تشمل عملية صياغة الدستور جميع الأطراف وأن تراعى فيها آراء جميع المناطق والأقليات. وطلب عدد منهم التعرف على الصعوبات التي تواجه إنشاء هذه الهيئة الدستورية ومختلف الخيارات المطروحة في هذا الصدد.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في البلد، وبخاصة في بنغازي والجزء الشرقي منه. وأكدوا في هذا الصدد على ضرورة تسريح الكنائس الثورية، ووقف انتشار الأسلحة، وتحسين أمن الحدود. وأعرب بعضهم عن قلقه إزاء تدفق الأسلحة من ليبيا إلى بلدان المنطقة، وشدد على ضرورة تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة تنفيذًا صارمًا.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم بشأن حالة المعتقلين فيما يتصل بالنزاع وشددوا على ضرورة أن تبسط الحكومة سيطرتها على جميع مراكز الاحتجاز. وقالوا إنه يجب على البعثة مساعدة الحكومة في هذا الصدد. وأشاروا أيضا إلى ضرورة السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتكفل في الوقت ذاته بإحالة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، وهو أمر له ضرورة حتمية. وشدد بعضهم على ضرورة أن تتعاون السلطات الليبية تعاونًا كاملاً مع المحكمة الجنائية الدولية.

الأمريكتان

هايتي

في ٢٢ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، في جلسة مشاورات، إلى إحاطة بشأن الحالة في هايتي قدمها ماريانو فرنانديز، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذي توشك مدته على الانتهاء.

وقدم الممثل الخاص إلى المجلس تقريراً عن التطورات المستجدة في قطاعات السياسة والأمن والعدالة، فذكر أن الوضع السياسي في هايتي قد ازداد سوءاً. وأن المرجح أن تؤخر مواعيد الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية مرة أخرى، وقال إن تأخيرها ربما يؤثر أيضا على الحالة الأمنية. وشدد على أهمية إجراء الانتخابات في حينها بهدف تعزيز العملية السياسية. وقال إن النمو البطيء نسبياً في اقتصاد هايتي يعزى في جانب منه إلى قدرتها الاستيعابية المحدودة. وأضاف أن البطالة والمصاعب الاقتصادية قد تضعف المكاسب التي

تحققت مؤخرا في مجالي الأمن والاستقرار. وتحدث عن مجال الأمن، فلاحظ أن الوضع هادئ ولكنه هش، وطالب بأن تواصل البعثة الاضطلاع بدورها على أن يتم التخطيط على النحو السليم لتجميع عناصر وجودها وإعادة تشكيلها. وقال إن عملية التجميع وإعادة التنظيم ستواصل. وأعلن أن الخطة الخمسية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية تسير على نحو سلس، وأنه لا بد من أن ترصد حكومة هايتي مبلغا إضافيا في الميزانية إذا ما أريد إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ هذه الخطة. وتحدث عن الحالة الإنسانية، فقال إن التحديات لا تزال مستمرة بسبب الظروف الناشئة عن حالة شبه الجفاف والأعاصير التي وقعت في الآونة الأخيرة، إضافة إلى مشاكل الصحة والصرف الصحي التي ازدادت تفاقما جراء تفشي الكوليرا. وأعلن أن هناك نصف مليون من سكان هايتي بحاجة إلى المعونة الغذائية، ووصف تراجع تمويل احتياجاتهم الإنسانية بأنه أمر مثير للقلق.

وأكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم المستمر تجاه هايتي، وشددوا على أن هناك بعض التقدم رغم التحديات العديدة. وأوضح العديد منهم ضرورة التبكير بإجراء الانتخابات وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء تأخيرها الذي قد يدفع باتجاه اندلاع أزمة دستورية، وعن تقديرهم للعمل الذي تقوم به البعثة. وقالوا إن بإمكان البعثة أن تضطلع بدور هام في العملية الانتخابية. وأكدوا أنه ينبغي زيادة الجهود المبذولة لتعزيز الشرطة الهايتية. وحثوا على مواصلة التركيز على قطاع العدالة وبسط سيادة القانون. ودعا بعضهم إلى زيادة التركيز على التنمية الاقتصادية. وطلب أعضاء مجلس الأمن مواصلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتذليل التحديات الإنسانية، ومنها تفشي وباء الكوليرا.

ومتابعة للمشاورات، أصدر مجلس الأمن في ٢٨ كانون الثاني/يناير بياناً صحفياً حث فيه جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على مضاعفة جهودها للحفاظ على الاستقرار والتقدم المحرز على مدى العام الماضي، وشدد على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وأقر مجلس الأمن بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد اضطلعت بدور بالغ الأهمية في تقديم الدعم لهايتي.

الشرق الأوسط

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ١٨ كانون الثاني/يناير، قدمت نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفاليري أموس، وكيلا الأمين العام للمساعدة الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية في جلسة مشاورات عقدها مجلس الأمن بكامل هيئته.

وقالت المفوضة السامية إن النزاع العنيف في الجمهورية العربية السورية أودى بأرواح أكثر من ٦٠.٠٠٠ شخص، وإن كلا من الحكومة والمعارضة يحمّل الجانب الآخر مسؤولية الهجمات على جامعة حلب والهجمات التي وقعت في حمص. وقالت إن التقارير تشير، حسب رأيها، إلى أن القوات الحكومية تواصل استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي في المناطق المدنية، وأن هناك ٣٤.٠٠٠ شخص رهن الاعتقال في مراكز الاحتجاز الحكومية حيث يتعرض الكثيرون منهم للتعذيب. ومضت تقول إن لجنة التحقيق تلقت أيضا تقارير عن وقوع أعمال تعذيب وخطف واختطاف ارتكبتها أفراد الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الذين لا يبذلون جهدا كافيا لتمييز مظهرهم عن سائر السكان المدنيين، الأمر الذي من شأنه أن يضاعف احتمالات قتل وجرح المدنيين على أيدي القوات الحكومية. وقالت إنه ربما تكون هناك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها الجانبان على حد سواء، إلا أنّها أوضحت أن حجم انتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان يفوق كثيرا حجم الانتهاكات التي ارتكبتها الجانب الآخر، وأن القتال بدأ يتخذ سمة طائفية متزايدة. وقالت إنها تدعو إلى إحالة ملف الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وطلبت إلى مجلس الأمن أن يدعو طرفي النزاع إلى احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحثت على التحرك من أجل حماية المدنيين في الجمهورية العربية السورية.

وقدمت وكالة الأمين العام، إحاطة إلى المجلس بشأن المساعدة المقدمة إلى المحتاجين داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها، فقالت إن الحالة تفاقمت بفعل ازدياد أعمال العنف وظروف الشتاء القاسية. وأوضحت أن من بين العقبات الرئيسية التي عرقلت جهود المعونة انعدام الأمن، والهجمات الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وصعوبات التمويل، والقيود البيروقراطية. وأبلغت مجلس الأمن أنه قد تم على صعيد المنظومة تفعيل استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في الجمهورية العربية السورية تعرف باسم الاستجابة من المستوى ٣. ودعت الجانبين إلى السماح بالوصول الآمن للعاملين في مجال تقديم هذه المساعدة الإنسانية. ورغم اعترافها بأنه لا بد بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، من الحصول على موافقة الدولة المعنية على القيام بالعمل الإنساني، فقد دعت الحكومة السورية إلى الإذن بوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود من خلال بلدان مجاورة. وأكدت، في معرض ترحيبها بتحسين الدعم الحكومي، ضرورة السماح بالعمل في الجمهورية العربية السورية لعدد أكبر من الجهات الدولية الفاعلة. وأبلغت أيضا مجلس الأمن بأمر مؤتمر المانحين المقرر عقده في الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير، وأعربت عن أملها في أن يكون بمقدور المجتمع الدولي حشد ١,٥ بليون دولار، وهو المبلغ المطلوب للأشهر الستة المقبلة.

وأدان أعضاء المجلس استمرار انتهاك الجانبين لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأدان عدة أعضاء استخدام الحكومة السورية القذائف الباليستية والأسلحة الثقيلة وأعربوا عن قلقهم من تزايد تداعيات الأزمة السورية على المنطقة. وأدان البعض الآخر الأنشطة الإرهابية والإجرامية التي تقوم بها الجماعات المسلحة وانعدام القانون في ما يسمى "المناطق المحررة". ودعا الأعضاء إلى الشروع في عملية سياسية وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي يبذلها في هذا الصدد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة المعني بسوريا. ودعا بعض الأعضاء إلى إحالة ملف الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، في حين رأى آخرون أن ذلك سيؤدي إلى تصلب المواقف وسيزيد من تعقيد الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الممثل الخاص المشترك. ورحب العديد من الأعضاء أيضا بعقد مؤتمر المانحين.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، قدم الممثل الخاص المشترك إحاطة إلى المجلس. وتطرق إلى جميع جوانب الأزمة السورية - السياسية والعسكرية والإنسانية، وحذر من أن البلد في سبيله إلى التفكك على مرأى من الجميع، ودعا مجلس الأمن إلى التدخل. وتحدث عن بعض المظاهر البشعة التي شهدتها النزاع في الآونة الأخيرة، ووصفها بأنها تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ينبغي التحقيق فيها.

وقال الممثل الخاص المشترك إن الحالة الإنسانية، داخل الجمهورية العربية السورية وحوها، آخذة في التدهور، وإن تدفق اللاجئين وحده يمكنه إضعاف بعض الدول المجاورة. وذكر بأن نقص التمويل يشل الجهود الإنسانية، داعيا المجتمع الدولي إلى أن يتعهد بالترع بسخاء لمؤتمر المانحين الذي سيعقد في الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

وقال الممثل الخاص المشترك إنه يرى أن المعونة وحدها لن تحل المشكلة، رغم أن العمل الإنساني العاجل أمر لا غنى عنه. فالحاجة تستدعي إيجاد حل سياسي دائم. وقد بدأ الطرفان يتحدثان على استحياء عن حل سياسي، غير أنهما ليسا مستعدين للتخلي عن شروطهما الأساسية المسبقة. وذكر أن احتمالات التوصل إلى حل للنزاع على المستوى الإقليمي أيضا لا تبشر كثيرا بالنجاح. وأكد أنه لا بد تبعا لذلك من أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات تستند عموما إلى المبادئ الواردة في بيان جنيف. وأشار في هذا الصدد إلى المبادئ التالية:

- ١ - المحافظة على استقلال الجمهورية العربية السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية.
- ٢ - الاعتراف بأن الهدف النهائي هو تمكين الشعب السوري من أن تكون له كلمة في الطريقة التي يُحكم بها.

٣ - تشكيل حكومة انتقالية تمسك بكامل السلطات التنفيذية، وتوضيح هذه الشروط قبل جلوس الطرفين السوريين معا لمناقشة تشكيل حكومة انتقالية. وقال الممثل الخاص المشترك إنه يعتقد أن من المفهوم إلى حد كبير أن وجود "هيئة حاكمة تمسك بكامل السلطات التنفيذية" يعني أنه لن يكون للرئيس أي دور في العملية الانتقالية.

٤ - بدء المفاوضات بين فريق يمثل المعارضة بأكملها ووفد مدني وعسكري قوي من الحكومة.

٥ - بدء هذه المفاوضات خارج الجمهورية العربية السورية، ضمن جدول زمني متفق عليه، بما يفضي إلى عملية ديمقراطية تشمل عقد انتخابات وإجراء إصلاح دستوري واستفتاء.

٦ - التأييد القاطع لحق كل مواطن في المساواة مع غيره أمام القانون.

وأكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك لإيجاد حل سلمي للنزاع والسعي إلى إحلال عملية انتقالية سياسية في الجمهورية العربية السورية. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة. ورحب العديد منهم بعقد مؤتمر للمانحين في الكويت. ودعا بعضهم إلى إحداث تغيير في العقلية التي تصور أن بالإمكان تسوية النزاع عسكرياً، وإلى تحرك الجانبين لإيجاد أرضية مشتركة. ورأى بعض الأعضاء أيضاً أن الخطاب الذي أدلى به الرئيس الأسد في ٦ كانون الثاني/يناير يشكل علامة واضحة أخرى على أن الحكومة ليست مستعدة للالتزام بحل سياسي. ورأى البعض أن برنامج التصدي للأزمة الذي اقترحه الحكومة السورية يشكل خطوة نحو إجراء الحوار تجاهلتها المعارضة. ودعا بعض الأعضاء إلى اتخاذ تدابير إنفاذية بينما رأى بعضهم الآخر ضرورة أن ينصب التركيز على التشجيع على التوصل إلى حل سياسي. كذلك أكد العديد من الأعضاء مجدداً على أهمية المساءلة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

قدّم روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إحاطة إلى المجلس في المناقشة الفصلية المفتوحة التي عقدت في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وأدلى رياض المالكي، وزير الشؤون الخارجية لدولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة، بكلمة أمام المجلس. وأدلى أيضاً رون بروسور، الممثل الدائم لإسرائيل، ببيان.

وقال المنسق الخاص، في معرض الإحاطة التي قدّمها، إن الأمين العام أكد مرارا وتكرارا أن سنة ٢٠١٣ يمكن أن تكون سنة الحسم بالنسبة للحل القائم على وجود دولتين جنبا إلى جنب، وإنه لا غنى في هذا الصدد عن العمل المتضافر. وأعرب عن أسفه للزيادة الهائلة في المستوطنات الجديدة التي أعلنتها إسرائيل، بما في ذلك في المنطقة المسماة هاء - ١، وحجب عائدات الضرائب المستحقة على إسرائيل للسلطة الفلسطينية منذ أن منحت الجمعية العامة فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو. وحث الجانبين على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من صعوبة استئناف أي مفاوضات مفيدة، وأشار إلى أن الرئيس عباس حذر من أن بناء المستوطنات في المنطقة هاء - ١ يمثل "خطأ أحمر". وأشار أيضا إلى مظاهرات الاحتجاج على الجدار وكذلك إلى المخيم الذي أقامه الفلسطينيون باسم "باب الشمس" في المنطقة هاء - ١، وإلى عملية إجلائهم منه بعد ذلك. وأعرب عن قلقه إزاء زيادة العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإزاء مصير الأسرى الفلسطينيين الموجودين رهن الاحتجاز الإداري في السجون الإسرائيلية.

وأعرب المنسق الخاص عن أمله في أن تلتزم الحكومة الجديدة التي ستفرزها الانتخابات الإسرائيلية بإشراك الفلسطينيين في السعي لتحقيق السلام. وأعرب، في معرض إشارته إلى اجتماع مبعوثي اللجنة الرباعية في عمان في ١٠ كانون الثاني/يناير، عن قلقه من عدم وجود مسار واضح وواقعي، وقال إنه يتطلع إلى مشاركة الولايات المتحدة من جديد في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، أكد المنسق الخاص مشاعر خيبة الأمل والألم العميقة التي أعرب عنها الأمين العام والممثل الخاص المشترك إزاء المستويات الرهيبة لأعمال القتل والتدمير التي تقوم بها كل من الحكومة والمعارضة، والتي تغذيها قوى خارجية تزوّد الجانبين بالأسلحة. وأعرب عن قلقه من عدم وقوف المجتمع الدولي صفا واحدا وراء عملية الانتقال المتفق عليها بموجب بيان جنيف. ودعا إلى زيادة المساعدة الإنسانية من أجل سد الفجوة في التمويل، وأشار إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى في هذا الصدد للجهات المانحة، في الكويت، في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

وقال إن الحالة في لبنان ظلت هادئة نسبيا.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، دعا العديد من الأعضاء في المجلس ومن غير الأعضاء فيه إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات المباشرة بمعايير ومواعيد نهائية واضحة، وأدانوا بناء المستوطنات غير الشرعية، بما في ذلك في المنطقة هاء - ١، ودعوا إسرائيل إلى وقف هذا النشاط. ودعوها أيضا إلى الإفراج عن عائدات الضرائب التي تحجبها عن السلطة

الفلسطينية، ورحبوا باستمرار التأييد الدولي للسلطة الفلسطينية في هذا الصدد. ورحب العديد من المتكلمين باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ الذي يمنح لفلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو، بينما نبّه البعض الآخر إلى أن الطريقة الوحيدة لإقامة دولة فلسطينية حقيقية هي من خلال المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين على مسائل الوضع النهائي دون شروط مسبقة، وحذروا من النظر إلى قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ على أنه إرساء لمرجعية معيّنة أو حكماً مسبقاً على المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، ولا سيما فيما يتعلق بالأراضي. ونبّه كثيرون أيضاً إلى أن لعام ٢٠١٣ أهمية حاسمة بالنسبة للحل القائم على وجود دولتين، ذلك أن الفرصة القائمة آخذة في التضاؤل، ودعوا الطرفين إلى إبداء روح القيادة. ودعوا أيضاً إلى القيام بتحريك دولي في هذا الصدد. وأشار بعض الأعضاء أيضاً إلى استمرار الحصار على غزة، إضافة إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية والجولان السوري.

وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، أعرب العديد من أعضاء مجلس الأمن وغيرهم عن قلقهم البالغ إزاء الوضع القائم وزيادة عسكرة النزاع، ودعوا إلى بدء عملية سياسية تستند إلى بيان جنيف، وأعربوا عن تأييدهم الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك. ودعوا أيضاً إلى زيادة المساعدة الإنسانية ورحب كثيرون بعقد مؤتمر للمانحين في الكويت. ووجهت أيضاً دعوات تنادي بوقف تزويد كلا الجانبين بإمدادات الأسلحة.

الشرق الأوسط (اليمن)

أوفد المجلس بعثة إلى اليمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وكان الغرض الرئيسي منها، حسب المبيّن في اختصاصاتها، هو التأكيد مجدداً على التأييد المستمر لمجلس الأمن لعملية التحول السياسي الجارية، وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ المقضية إلى إجراء انتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٤.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير، وقبل إيفاد المجلس للبعثة، قام جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، بتقديم إحاطة لمجلس الأمن في إطار جلسة مشاورات، ورحب بالزيارة المقررة، وقال إنها جاءت في أوانها. وأضاف أنه لا يزال هناك عدد من التحديات القائمة رغم أن العملية الانتقالية تسير إلى حد كبير على النحو السليم، وأن توجيه المجلس اهتماماً مركزاً لليمن من شأنه أن يساعد في هذا الصدد. وأشار إلى أن مناقشات المجلس في صنعاء يمكن أن تركز على الحوار الوطني، وإعادة تنظيم الجيش وعلى الجهات التي يحتمل أن تفسد الأمور.

آسيا

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ٢٩ كانون الثاني/يناير، قدّم ميروسلاف ينتشا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، إلى مجلس الأمن إحاطة في إطار جلسة مشاورات بشأن أنشطة هذا المركز.

وذكر الممثل الخاص أن الوضع في دول آسيا الوسطى الخمس كان مستقرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورحب بالاتجاه المتزايد نحو التفاعل فيما بين البلدان المعنية على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي. وقال إن هذه الجهود تؤدي إلى تعزيز الحوار والتفاهم. وذكر أن المركز يواصل تصديه للتحديات العابرة للحدود بين دول آسيا الوسطى الخمس. وهو ينسق مع الحكومات المعنية بشأن المسائل المتعلقة بالأوضاع الداخلية لدى كل منها، وعلى وجه التحديد بشأن ما يلي: التنمية المستدامة، ومكافحة الإرهاب/التطرف، والأمن، ومكافحة المخدرات، وإدارة موارد المياه والطاقة، وتدهور البيئة. وقال إن من شأن التقدم في التعاون في مجال الطاقة أن يتحسن من خلال آلية تقاسم مياه الأنهار، وبخاصة بالنسبة لطاجيكستان وأوزبكستان، والحالة في وادي فرغانا. وذكر أن التعاون عبر الحدود من العوامل الأساسية في تعزيز الاستقرار. وتحدث أيضا عن الأثر المترتب على الحالة في أفغانستان بالنسبة لدول آسيا الوسطى الخمس، فقال إن مجالات التعاون تشمل في هذا الصدد منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ومكافحة المخدرات والتطرف والإرهاب، والمشاريع العابرة للحدود. وأعلن أن المركز يتابع عن كثب الوضع الناشئ في أعقاب انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان وهو يدعم استمرار تعاون دول آسيا الوسطى مع أفغانستان. وأشار إلى التفاعل المتنامي بين المركز وعدد من المنظمات الدولية، وهي منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شانغهاي للتعاون ومنظمة التعاون الاقتصادي والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لدور المركز في مجال الدبلوماسية الوقائية، وبناء الثقة، والترابط الاقتصادي، والأمن الإقليمي. ورحّبت بالأهمية التي يوليها المركز لمسألة الاعتماد في إنجاز أنشطته على نهج توافقي وعلى مبدأ الملكية الوطنية/الإقليمية. وذكر أن مبادرة المركز المتعلقة بتسوية مسائل الطاقة ومبادراته المتعلقة بالتعامل مع الموارد المائية من شأنهما أن يمهدا الطريق لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وإن المركز ينبغي أن يواصل تيسير الحوار بشأن هذه المسائل. وقيل إن مبادرات المركز

المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية تساعد أيضا في معالجة المسائل العرقية. وقد أيد الأعضاء مبادرات المركز في مجال مكافحة المخدرات، وأشاروا إلى قيمة تعاونه الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ورحبوا بتفاعل المركز مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وحواره معها. وأشاروا إلى ضرورة تشجيع التعاون الإقليمي من خلال الحوار. وأكدت الدول الأعضاء أهمية المركز بالنسبة لأفغانستان، وبخاصة في سياق العملية الانتقالية الجارية وعقد التحول (٢٠١٤-٢٠٢٤).

وأصدر مجلس الأمن أيضا بيانا صحفيا أعرب فيه عن تقديره للعمل الذي يقوم به المركز في تنفيذ ولايته. وشدد المجلس على ضرورة زيادة التنسيق بين حكومات بلدان المنطقة والمركز والمنظمات الإقليمية. ورحب المجلس أيضا بدور المركز في تيسير المساعدة المقدمة من دول آسيا الوسطى من أجل إعادة الحالة في أفغانستان إلى مجراها الطبيعي.

أوروبا

قبرص

في ١٦ كانون الثاني/يناير، عقدت جلسة خاصة للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقدمت ليزا بوتنهايم، الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيسة قوة الأمم المتحدة، إحاطة إلى المجلس.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات للمجلس بكامل هيئته لمناقشة تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2013/7). وقالت الممثلة الخاصة في الإحاطة التي قدمتها إن الحالة في المنطقة العازلة ظلت هادئة ومستقرة بشكل عام. وشددت على ضرورة تعاون كلا الجانبين على نحو فعال مع قوة الأمم المتحدة.

وأثنى أعضاء المجلس على دور القوة وأحاطوا علما بحالة الهدوء والاستقرار التي سادت عموما في المنطقة العازلة. و أعربوا أيضا عن الأمل في إحراز تقدم على المسار السياسي في أعقاب الانتخابات المقرر إجراؤها في قبرص في شباط/فبراير ٢٠١٣. وأيدوا توصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس القرار ٢٠٨٩ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه ولاية القوة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣. واعتمد القرار بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضو واحد عن التصويت.

المسائل المواضيعية ومسائل أخرى

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية: نهج شامل لمكافحة الإرهاب

في ١٥ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن برئاسة السيدة حنا رباني خار، وزيرة خارجية باكستان، مناقشة بشأن إيجاد نهج شامل لمكافحة الإرهاب، وحضرها ممثلون رفيعو المستوى لعدد من الدول الأعضاء في المجلس.

وقال الأمين العام في الإحاطة التي قدّمها إن أي سياسة لمكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون فعالة إذا لم تكن تعالج الظروف المساعدة على انتشار الإرهاب. وسلط الضوء على أهمية الحوار والتفاهم وشدّد على ضرورة التصدي للتعصب والتطرف بتوجيه نداءات رشيدة تدعو إلى الرحمة والاعتدال. وقال إن الإرهابيين والمتطرفين يستغلون شبكات وسائل الإعلام الاجتماعية لدفع الناس نحو التطرف. ويحتاج المجتمع الدولي في هذا المضمار إلى إحلال رسائل السلام والتنمية والرفاه الإنساني محل الخطاب الإرهابي.

وقالت وزيرة الخارجية في بيانها إن المبادرة الباكستانية في المناقشة تستمد جذورها من الهدف المشترك للمجتمع الدولي، وهو تحقيق السلام العالمي والأمن والاستقرار والتنمية. وقالت إن الإرهاب لن يهزم عن طريق تدابير إنفاذ القانون، أو العمليات الاستخباراتية أو الاستراتيجيات العسكرية والأمنية وحدها. ولهذا، فلا بد من أن يتوخى المجتمع الدولي نهجاً شاملاً. وذكرت أن إيجاد الحلول المستدامة يتطلب أن يكتف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى فض النزاعات التي طال أمدها.

وشدّدت الدول الأعضاء على أهمية أن يكون هناك نهج شامل يجمع بين الأبعاد الأمنية والسياسية والإنمائية والقانونية المتعلقة بحقوق الإنسان - من أجل التصدي لخطر الإرهاب على نحو أكثر فعالية. فالإرهاب هو نتاج عوامل عديدة معقّدة ولا يمكن دحره إلّا من خلال نهج كلي. وقال ممثلو العديد من الدول الأعضاء إن الردع والتنمية والحوار عناصر تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها تلك الدول في مجال مكافحة الإرهاب.

وأشار العديد من المتكلمين إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بوصفها وثيقة تنفق بشأنها الآراء يستعين بها المجتمع الدولي للتصدي للإرهاب على نحو منسق وفعال. وأعرب عن التقدير لدور الأمم المتحدة في بلورة توافق الآراء، وتقديم المساعدة، وإنشاء الإطار المعياري لتعاون الدول الأعضاء. وأيدت الدول الأعضاء الطرح القائم إن الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار في أجزاء مختلفة من العالم ولا قبل لدولة أو منظمة واحدة بالتصدي وحدها لحجمه وتنوعه. وتستدعي الحاجة تعزيز

التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب على نحو فعال. فهو آفة عالمية تتطلب جهودا جماعية من المجتمع الدولي للتصدي له بطريقة فعالة.

واتفق المتحدثون أيضا على أن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في إطار سيادة القانون واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وأكد العديد منهم على أن مشاعر الاضطهاد التي تزيد من التطرف يمكن أن تخف حدتها من خلال إيجاد فرص العمل للشباب، والقضاء على التهميش الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز الحكم الرشيد.

وأكد العديد من المتكلمين أن وقف تمويل الإرهاب أمر أساسي بالنسبة لجهود مكافحة الإرهاب. فالحاجة تستدعي بذل جهود متضافرة للتعامل مع مخاطر تمويل الإرهاب.

واعتمد في ختام المناقشة بيان رئاسي شامل (S/PRST/2013/1).

الهجوم الإرهابي الذي وقع في الجزائر

في ١٨ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس بيانا صحفيا بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في عين أمناس، الجزائر، في ١٦ كانون الثاني/يناير. وأدان أعضاء المجلس بأشد العبارات ذلك الهجوم الذي أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى، وأعربوا لضحايا هذه الأعمال الشنيعة وأسرههم ولشعب وحكومة الجزائر وشعوب وحكومات البلدان التي تأثر رعاياها عن عميق تعاطفهم وصادق تعازيهم.

حفظ السلام

في ٢١ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس، برئاسة السيد جليل عباس جيلاني، وكيل وزارة الخارجية بباكستان، مناقشة مفتوحة عن موضوع "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: نهج متعدد الأبعاد".

واتخذ المجلس أيضا بالإجماع القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣). وكان هذا القرار الذي اشترك في تقديمه جميع أعضاء مجلس الأمن أول قرار شامل يتخذ بشأن حفظ السلام منذ ١١ عاما. وأشاد المجلس في القرار بالدور الحاسم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلام والأمن الدوليين. وركز القرار بوجه خاص على بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، والسبل والوسائل الكفيلة بمواصلة النهوض بتخطيط تلك العمليات وإدارتها عموما توخيا للفعالية في تنفيذ ولاياتها، بما فيها تيسير بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ومنع تجدد النزاع المسلح، وإحراز تقدم صوب إرساء السلام وتحقيق التنمية على نحو مستدام.

وعرض الأمين العام، في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس، معلومات مستكملة عن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة للنهوض بعمليات حفظ السلام، بوسائل من بينها تحسين التخطيط والتنسيق. والتمس الدعم من الدول الأعضاء للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب عن تقديره لعقد تلك المناقشة، حيث إنها سلطت الضوء على المساهمات التي تقدمها بعثات الأمم المتحدة لتعزيز الأمن وبناء السلام المستدام، فضلا عن تركيزها على دور الحكومات الوطنية. وشدد على أهمية بناء المؤسسات، لا سيما في قطاع الأمن وفي مجال سيادة القانون، ودعا الحكومات المضيفة إلى إبداء الالتزام السياسي بالوفاء بالمسؤوليات القائمة في هذه المجالات.

وأشاد وكيل وزارة الخارجية بباكستان، في البيان الذي أدلى به، بالخدمات والتضحيات التي يقدمها حفظة السلام من أجل إحلال السلام والأمن على الصعيد العالمي. وقدم سردا للجوانب المختلفة للبعثات المتعددة الأبعاد، بما في ذلك القدرة على العمل على تحقيق الهدفين المتلازمين المتمثلين في حفظ السلام وبناء السلام.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، شددت الدول الأعضاء على أهمية بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد في إدارة الأزمات المعقدة. ودعت إلى التخطيط السليم للولايات المتعددة الأبعاد وتخصيص الموارد الكافية لها وتيسير تنفيذها. وجرى التشديد على قيمة التخطيط المتكامل والاستجابة المتكاملة من أجل تحسين التنسيق العام وتوخيا لسلسلة عمليات الانتقال والانسحاب. وأكدت وفود عديدة على أهمية الملكية والمسؤولية الوطنية. وأعربت عن تقديرها للدور الذي يؤديه حفظة السلام في بناء السلام، وركزت في هذا على مساهمتهم في إصلاح قطاع الأمن، وإرساء سيادة القانون، والاضطلاع بالعمليات السياسية، وحماية المدنيين، وإعمال حقوق الإنسان، وتقديم الدعم الإنساني. وتم التأكيد على أهمية التعاون الثلاثي والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وذكر أن التدريب في مرحلة ما قبل النشر وتوافر المهارات المهنية والتقييد بمعايير السلوك والانضباط أمور ضرورية لتعزيز الفعالية الشاملة. وشدد على ضرورة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام من أجل التصدي الفعال لحالات النزاع المسلح. وأكد عدد من الوفود على أهمية حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وأشار إلى أهمية الدور الذي تؤديه بعثات حفظ السلام في التصدي لجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. ودعت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى مواصلة تعزيز التعاون المتبادل بشأن حفظ السلام وبناء السلام. وأشاد المشاركون بالتضحيات التي يبذلها حفظة السلام، ودعوا إلى تحسين مستوى سلامة وأمن بعثات الأمم المتحدة وأفرادها. ورحب المتكلمون بالقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، وأعربوا عن تقديرهم للرئاسة على هذه المبادرة.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

في ٢٢ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس القرار ٢٠٨٧ (٢٠١٣) الذي أدان فيه قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بعملية إطلاق، وعزز فيه التدابير المفروضة في القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، التي تم تعديلها بموجب القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

سيادة القانون

في ٣٠ كانون الثاني/يناير، تلقى المجلس إحاطة مرحلية بشأن سيادة القانون، بالنظر إلى تأخر صدور التقرير الذي طُلب تقديمه في البيان الرئاسي للمجلس، المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (S/PRST/2012/1).

وقدم نائب الأمين العام، يان إلياسون، إحاطة إلى المجلس بشأن التغييرات المؤسسية التي أدخلتها الأمم المتحدة من أجل تعزيز دعمها للأنشطة المتعلقة بسيادة القانون في حالات النزاع وما بعد النزاع. وقال إن الأمين العام قرر أن تؤدي إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور المنسق العالمي المشترك للمجالات المتعلقة بالشرطة، والعدالة، والسجون، في حالات ما بعد انتهاء النزاع وغيرها من حالات الأزمات. وقال إن المنسق العالمي المشترك سيقدم الدعم اللازم لقيادات الأمم المتحدة في الميدان من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها. وأضاف، علاوة على ذلك، أن الأمين العام قام بتعزيز وإعادة تنظيم الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون.

وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عموماً عن تقديرهم للإحاطة التي قدمت، وأدلو بتعليقات أولية في انتظار صدور تقرير الأمين العام. وأشار الكثير من الأعضاء إلى أن سيادة القانون تغطي الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وأعربت الدول الأعضاء عن أملها في أن يجري على نحو متوازن في التقرير المقبل للأمين العام معالجة المسائل المتصلة بتعديل مسار مؤسسات الأمم المتحدة بحيث تتواءم مع الحقائق القائمة على أرض الواقع.

تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) – الجلسة الاحتتامية

في ٣١ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة احتتامية بشأن أعمال المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، وفقاً للمذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن، المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/922). وكانت الجلسة، التي عقدت في شكل جلسة خاصة، مفتوحة أمام الدول غير الأعضاء في المجلس.

وقد خُصّصت الجلسة أساساً لأعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. وكانت الجلسة أيضاً بمثابة فرصة للتفكير في جدول أعمال المجلس وأولوياته وللنظر إليها بصورة استشرافية.

وقدّم الرئيس، في ملاحظاته الاستهلالية، لمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به خلال الشهر. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد مواقفهم بشأن طائفة واسعة من المسائل، من بينها المناقشات المواضيعية التي أُجريت خلال الشهر. وحظيت أزمة مالي والجمهورية العربية السورية باهتمام خاص.

وأصدر المجلس بياناً في نهاية الجلسة الخاصة وفقاً لممارسته السابقة.
